

إيران تواجه نفسها

لا يستطيع أن يخفي حقيقة المعارضة وحقيقة تناقض الشرعية الثورية. فالثورة دخلت في مرحلة ترهل وتكلس نابعة من شعارات الثورة نفسها.

أولاً، لم تنجح شعارات الثورة في السياسة الخارجية في إعطاء المواطن أملاً أو سبباً بتأييدها في الأعوام الأخيرة. والذين يصدقون مزاعم النظام عن عمق فكرة التضامن الإسلامي في إيران هم في سذاجة (أو غباء) من صدق مزاعم الأنظمة الشيوعية عن عمق فكرة التضامن الأممي في دول أوروبا الشرقية. ما إن سقطت تلك الأنظمة حتى زالت تلك الأفكار،

والشعب الروسي اليوم لا علاقة له البتة في أكثره بنضال شعوب العالم الثالث. ويخطئ من يظن أن صعود الجمهورية الإسلامية قضى على فكرة القومية الإيرانية. المؤرخ ريشنارد كوتام درس التاريخ الإيراني من زاوية تاريخ الفكرة القومية الإيرانية، مثل الذين درسوا الاتحاد السوفياتي من منظور التاريخ الروسي (لا الشيوعي). القومية الإيرانية تراوحت مع الهوية الإسلامية للثورة، لكن العزلة التي عانتها إيران، بالإضافة إلى العقوبات المتزايدة (التي أثرت على مبيعات ملك الفستق الإيراني، هاشمي رفسنجاني، رمز الفساد في الثورة، وهو أغنى إيراني على الإطلاق، كما أنه كان بطل فضيحة إيران - كوترا التي شهدت غزلاً إسرائيلياً إيرانياً) التي تزامنت مع هبوط حاد في أسعار النفط. لا يمكن الركون إلى نظريات

تعتمد على ترويج شعبية الدور الإيراني في دعم حركات المقاومة (أو دعم حركات المقاومة الإسلامية فقط لأن إيران لم تدعم حركات مقاومة يسارية مثلاً). قد يكون المشروع النووي الإيراني (وقد فشل في الهند وباكستان) فوق الصراعات الأيديولوجية، لأنه عنوان للفخر القومي الإيراني مع أنه يحمي النظام الحالي، لكن ثمنه السياسي والاقتصادي فاق توقعات النظام ومؤيديه.

ثانياً، يمكن الخوض في تفاصيل عملية الانتخاب وتحليل سمات الاقتراع في مختلف المناطق، مع أن النظام اعترف بعدد من ملايين الأصوات الفائضة بناءً على تفحص نحو 10% من الأصوات فقط، لكن من الأكيد أن هناك انقساماً ليس فقط في أوساط العامة في إيران بل في أوساط النخبة الحاكمة. والانتخابات الرئاسية في إيران تعبير عن خلافات ليس على شرعية النظام بل على وجهة النظام الاقتصادية والسياسية. فمير حسين موسوي مثل نمطاً أكثر اشتراكية في الاقتصاد منذ الثمانينيات، فيما مثل أحمد نجاد نمطاً محافظاً أو يمينياً في الاقتصاد (وقد فاضل بالخصخصة أثناء المناظرات الانتخابية). الانتخابات المحلية عام 2007 عبرت عن امتعاض شعبي من سياسات الرئيس الإيراني. ولكن في المقابل، القول بتعميمات عن حتمية التزوير في كل مكان لا تزال تحتاج إلى إثباتات. فالقول بعدم إمكان إحرار أحمد نجاد نجاحاً في مناطق أدرية لأن



المرشح الخاسر مير حسين موسوي (أرشيف - رويترز)



الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد (أرشيف - أ ف ب)

ما يجري داخل إيران إلى مؤامرة خارجية. طبعاً، من حق الشعب الإيراني الذي عانى عبر تاريخه مؤامرات خارجية متشعبة أن يحذر من نوايا الخارج ومؤامراته. ولا شك بأن إسرائيل وأعوانها من العرب والغرب تعمل على إثارة القلاقل في إيران منذ أعوام عدّة. وكتاب «كل رجال الشاه» الذي اعتمد على وثائق نشرت من محفوظات الحكومة الأميركية، يصف بدقة كيف دبّرت الاستخبارات الأميركية الانقلاب على مصدق وكيف رتبت التظاهرات وكيف عززت الفوضى ورسمت ملامح تحرك أدراته أن يبدو عفويًا. يستطيع كاتب على موقع «المنار» الإلكتروني أن يرى في ما جرى في إيران مؤامرة خارجية خبيثة فقط. ويستطيع المرشد الأعلى أن

يصب جام غضبه على بريطانيا (وهي تستحق التنديد لتاريخها وحاضرها الاستعماري الذي لم تنكف عنه رغم غياب الشمس والقمر عنها)، لكن الواقع أن أسباب أحداث إيران هي داخلية أساساً وحتى لو تعرّضت للاستغلال من الخارج، حكومات ووسائل إعلام وأممًا متحدة (والأخيرة جهاز في يد الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة، وخصوصاً في عهد الأمين العام الحالي، وله من سحر الشخصية ما لتجيب ميقاتي). والتعامل مع أحداث إيران على أنها من صنع الخارج سيزيد بسرعة من شيخوخة الثورة، لأن الثورة تموت عندما تفقد الرؤية وعندما تقلد النظام البائد (الشاه رأى في ما حصل له مؤامرة ما بعدها مؤامرة، مع أن نظامه الظالم تمتع بتأييد عربي وإسرائيلي

وخليجي منقطع النظير). إن القول بعدم وجود مؤامرة خارجية ضد النظام في إيران هو يمثل جهل القول بأن لا أسباب داخلية للأزمة في إيران.

تاسعاً، لا يجوز التعميم على الحركة الشعبية في إيران: فهي تراوح بين من يريد العودة إلى «نقاء» الثورة وبين من يريد أن يربط إيران بالغرب وبين فرق من اليسار ومن الليبرالية ومن الأصولية والنفعية الخ. هناك من يختبئ وراء الشعارات لغايات خبيثة أو لغايات نبيلة أو لغايات مبهمه.

الثورات تشيخ وتذبل وتعرض للسقوط. المسألة مسألة وقت فقط. والثورات تلبسها ثورات مضادة، والإرث الثوري إما يدفع نحو بريق ثوري في أنظمة حكم متواليه كما حصل في فرنسا، أو يؤدي إلى جمود دستوري كما حصل في أميركا، أو إلى طلاق مع الثورة كما حصل في روسيا. الثورة الصينية لم تحزم أمرها بعد: تطلق الماضي في خطوة ونحتفظ به في خطوة أخرى، مع أن المسار يبدو شبيهاً بالمسار الروسي، مع قرار بالحفاظ على سيطرة الحزب (مقابل سيطرة الاحتكارات المالية المتحالفة مع بوتين في روسيا). هناك معالم واضحة للشيخوخة في الثورة الإيرانية: التفكك أو الانقسام حتى لا نقول الخلاف القائم في أوساط طبقة الملاي واضح للعيان: لم يتقدم واحد من آيات الله العظمى التسعة عشر في إيران بدعم فوري وعلني للانتخابات المشكوك بصحتها.

لكن الحكومات العربية تراوح بين التهليل العلني والقلق الباطني. إعلام آل سعود (وخصوصاً في محطة صهر الملك فهد «العربية» وفي جريدة الأمير سلمان «الشرق الأوسط») يهمل ويتصرف كأنه أم العروس. إعلام الدولة التي لا تسمح حتى بالانتخابات الشكلية الفارغة على طريقة مصر والأردن وسوريا، يطالب بانتخابات حرة ونزيهة في إيران. ينعدم حسّ المفارقة عند آل سعود. لكن لا يمكن إلا أن تصاب الأنظمة العربية بالقلق والهلع في السر من المشاهد الإيرانية. يخشى هؤلاء من امتداد ديناميكية الشارع إلى عواصمهم التي تعاني ظملاً وتسلطاً يفوقان ما يعانيه الإيرانيون والإيرانيات. وحسب التظاهرات الشعبية يمكن أن تصيب شعوب المنطقة كلها: وهي تخيف الأنظمة أكثر من حمى الخنازير. وحكامنا يفضلون أن يصابوا بحمى الخنازير ألف مرة على أن تصاب شعوبهم بحمى الثورات مرة واحدة.

الانفتاح النسبي في إيران لا يدين لموسوي ولا لنجاد بل للشعب الإيراني الذي يعطي شعوب الجوار دروساً في الشجاعة

يستطيع النظام المتمتع بشرعية، وإن محدودة، من العملية الانتخابية، إذا لم يطور هذا النظام حريات التعبير والاختيار الشعبيين، وخصوصاً أن عائدات النفط لم تسمح بحسب شرعية اقتصادية أو نفعية - تكسبية على طريقة أنظمة الخليج.

سادساً، لا شك بأن هناك عاملاً شخصياً في الصراع بين أحمد نجاد وموسوي، وبين الأخير والمرشد الأعلى. فموسوي وخامنئي تنازعا في الثمانينيات عهد الخميني، وكان الأخير كثيراً ما ناصر الموسوي في النزاع. لهذا، فإن محاولة الإعلام الغربي الليبرالي تصوير موسوي منافساً ديمقراطياً (أو تصوير رمز الفساد، رفسنجاني، إصلاحياً) تجافي تاريخ الرجل وحاضره. وشعاراته الانتخابية كانت تشدد على ضرورة العودة إلى تعاليم الخميني نفسه، كما أنه اختار شعار «الله أكبر» عنواناً لاحتجاجاته ووعده بأن معارضته تهدف إلى إعلاء شأن الإسلام في العالم. كما أن تاريخ موسوي لا ينبئ بالديموقراطية أو الليبرالية على الإطلاق، إذ إن عهده شهد عملية تطهير فظيعة في الجامعات على أسس دينية وسياسية (وساهم فيها المفكر الإيراني الفوكوي حديثاً، عبد الكريم سروش). طبعاً، تدين عملية الانفتاح النسبي في إيران لا إلى موسوي ولا إلى أحمد نجاد بل إلى الشعب الإيراني الذي يعطي شعوب الجوار دروساً في الشجاعة والديناميكية والزخم السياسي. وقد تكون الأزمة الحالية عملية تسديد حساب من المرشد الأعلى ضد موسوي لما حصل بينهما قبل عقدين من الزمن. ولا يمكن التشديد على عنصر الصراع الطبقي (عبر القول إن مصالح الفقراء تتمثل بأحمد نجاد)، إذ إن الأخير بطل التخصيص الاقتصادي بينما تنزع سياسات موسوي الاقتصادية نحو نمط أقل رأسمالية.

سابعاً، لعبت المناظرات السياسية الحرة دوراً كبيراً في تحديد المسار السياسي الإيراني. المشهد لا يمكن أن يمز على شاشات الدول العربية الخاضعة لرقابة مزدوجة: من الحكومات ومن عربسات ونايلاسات، حتى لا نعد الحظر الغربي على ما بضر بمصلحة إسرائيل. وتعامل أحمد نجاد بخفة وثقة زائدة بالنفس مع الخصوم أثناء الحملة الانتخابية: قبل بعدد من المناظرات التي سمحت لخصمه اللدود بنقد ليس فقط سياساته الاقتصادية بل أيضاً مصداقيته. اتهمه مير حسين موسوي بالكذب من دون أن يستعمل الكلمة. بدأ أحمد نجاد في المناظرة الأخيرة مشدوهاً بقدرة خصمه على تناوله بتلك الجرأة والفعالية. وقد تكون الثقة بالنفس دفعت النظام إلى طبع نتائج الانتخابات وإعلان نتائجها قبل أن يكتمل العد.

ثامناً، لا يستطيع النظام أن يعزو بسهولة

موسوي من أصل أذري يحتاج إلى دليل إضافي، لأن أحمد نجاد زاد من شعبيته عند الأذريين عبر برامج تربوية جامعية أعطتهم مزيداً من الحقوق. والقول بفصل طبقي أو مناطقي بين المرشحين يحتاج لإثبات هو الآخر، مع أن الخبر الإيراني، حميد دباشي، ينفي الأمر من أساسه. والتصويت في طهران كان متقارباً بفارق يقل عن خمسة في المئة من الأصوات، مما يعني أن هناك سمات مناطقية أو شبه طبقية في الاقتراع.

ثالثاً، تمر الثورة الإيرانية في أزمة اختبار الشرعية، وليس من المؤكد أنها ستحتارها بنجاح. نظرية ولاية الفقيه لم تكن يوماً محل إجماع فقهي عند أئمة الشيعة، مما دفع الخميني إلى وضع عدد من آيات الله الذين يفوقونه مرتبة في الإقامة الجبرية. ونظرية ولاية الفقيه المطلقة ملتبسة على أكثر من صعيد، وخاصة أنها تقترض تواصل مع الإمام.. الغائب. أما قول حسن نصر الله إن ولاية الفقيه هي جزء من العقيدة الدينية فهذا صحيح في ما يعني حزب الله فقط، لا في ما يعني الشيعة عامة، مما يعني أنها جزء من أيديولوجيا الحزب، وهذا حقه. وتتناقض النظرية في قبولها بتعيين الفقيه (الخميني لنفسه، وخامنئي من جانب الخميني) مع التراث الشيعي في صعود الفقيه - المرجع عفوياً وديموقراطياً في وسط العامة من دون تعيين أو تأثير من الدولة أو حتى من المؤسسات الدينية. وكما جاول صدام وكما حاول الاحتلال الأميركي أن يؤثر على صعود الفقيه لكن حسس العامة كان منبعا في هذا الشأن. وصعود خامنئي إلى مركز المرشد الأعلى لم يتماش مع الاختيار الشعبي العفوي للمرجعية والنقاش الطويل بين المدرسة الأصولية والمدرسة الإخبارية في القرن الثامن عشر في إيران والذي أدى إلى انتصار الأصولية (والكلمة هنا هي بغير معناها المتداول عن الأصولية كترجمة لمصطلح سوك في بداية القرن العشرين للإشارة إلى فرقة بروتستانتية أميركية) أنتج نوعاً في اختبار المجتهدين الشيعة.

رابعاً، إن حسم الصراع بين الفريقين المتنازعين في إيران لن يكون على قضايا تهمن نحن العرب، بل على قضايا محض إيرانية. والتخفيف التحليلي من تأثير النزعة القومية الإيرانية بتجاهل تاريخاً طويلاً في تلك البلاد. وموقع أحمد نجاد سيزداد ضعفاً، وقد يؤدي إلى نسق إسلامي لشعار ستالين عن «الاشتراكية في بلد واحد». وهذا التوقع سيزداد حدة إذا انهارت أسعار النفط مرة أخرى. والشعب الإيراني - مثله مثل شعب لبنان غير العظيم في الانتخابات الأخيرة - يتأثر بالتهديد والوعيد والحصار والتوبيخ من الخارج، وخاصة أن الغرب يتعامل مع الانتخابات في الدول النامية كفرصة للتأثير.

خامساً، وقع النظام الإيراني في الورطة نفسها التي وقع فيها النظام الشيوعي السوفياتي في عهد غورباتشوف. النظام الإيراني ليس ديمقراطياً ولكنه ليس منغلقة إلى درجة الأنظمة التسلطية العربية التي لا تسمح باختيار القادة بصورة جدية وإن مفيدة. النظام الإيراني نظام تسلطي ديني، لكنه يسمح بدرجة من الاختيار المفيد لبعض المناصب، بما فيها منصب الرئاسة. غير أن التناقض يقع بين تقييد الاختيار ونزوع الناس نحو المزيد من حرية الاختيار. أي أن قدرة النظام، أي نظام، على كسب شرعية انتخابية تتناقض مع ازدياد التوقع الشعبي لحرية اختيارية أكبر. لا

